الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/NGO/23

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 January 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدور الخمسون

٢٧ شباط/فبراير- ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة فيفات الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2006/1.

100206 100206 06-22099 (A)

البيان

تتابع منظمة فيفات الدولية باهتمام بالغ التقدم المحرز في قضايا المرأة، وتعتقد اعتقادا راسخا أن المساواة بين الجنسين هي أمر أساسي بالنسبة للتنمية. ونلاحظ الدور المتزايد للمرأة في كل جوانب الحياة عبر السنين ونهنئ المجتمع الدولي/الدول الأعضاء/المنظمات غير الحكومية على اتخاذ خطوات جريئة في سبيل النهوض بالمساواة بين الجنسين. ومن خلال تجربة عملنا مع النساء في ٦٢ بلدا عبر كل القارات، نرى أن التقدم المحرز بعيد عن أن يكون مرضيا. والواقع أن الفقر لا يحمل وجه امرأة فحسب بل إن ضحية الظلم دائما ما تكون المرأة.

وكما قال الأمين العام كوفي عنان في خطابه الافتتاحي في بيجين +٥... ''لا تزال المرأة تتحمل الأعباء غير المتناسبة من الفقر، والعنف، والأمية، والتشويش، وسوء التغذية، وسوء الصحة''. ونعتقد أن ذلك ما يزال صحيحا اليوم. وإذا كان لنا أن نتصدى بشكل جماعي لقضيتي الفقر والظلم، فعلينا أن نبدأ بالمرأة وتمكينها.

وكما يعبر عن ذلك إعلان بيجين: نحن مقتنعون أن "تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك عمليات اتخاذ القرار، وتولي السلطة، هما أمران أساسيان لتحقيق المساواة والتنمية والسلم" (منهاج عمل بيجين، الفقرة ١٣). وهذا لا يعني تساوي الفرص في مكان العمل وفي البيت فحسب، وإنما أيضا في المجتمع ككل. الأمر الذي يتطلب إرساء ديمقراطية حقيقية في الدوائر السياسية والاجتماعية والثقافية. فالمساهمات الفريدة للنساء حيوية من أجل التحقيق الكامل لأهداف المساواة والتنمية والسلم. ويضيف منهاج عمل بيجين الدور الهام المنوط بالرجال حيث جاء في الفقرة ٦ منه أنه: ''يجب على الرجل أن يشارك في العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وأن يتحمل المسؤولية المشتركة مع المرأة في هذا الصدد''.

وتشدد منظمة فيفات الدولية على الاعتراف بأن المساهمة الأساسية للمرأة في المجتمع عنصر هام من عناصر تحقيق المساواة بين الجنسين. فأغلب مساهمتها الاقتصادية والمترلية تمر دون أن يلتفت إليها أحد. فعلى سبيل المثال، يتم تجاهل عملها ''في البيت'' سواء دفع عنه نقدا أم لا على نحو كبير. وفي مكان العمل، يؤدي إقصاؤها من التعليم العالي إلى افتقارها إلى مؤهلات الإدارة. وكثيرا ما تواجه نساء الشعوب الأصلية حواجز مزدوجة بوصفهن نساء وبوصفهن أفرادا من الشعوب الأصلية. والحقيقة المحزنة هي عبء دائم للبطالة الذي تنوء به النساء. باستمرار وعلى نحو متزايد. ويقول منهاج عمل بيجين ''إن ربع الأسر المعيشية في أنحاء العالم ترأسها نساء ويعتمد كثير من الأسر المعيشية على الدخل الذي تكسبه المرأة حتى

في وجود الرجال'' (منهاج عمل بيجين، الفقرة ٢٢). فهن مساهمات أساسيات في المجتمع المحلي وفي مكان العمل.

ونحن متفقون مع هذه اللجنة في أن التعليم أساسي لبحث مسألة المساواة بين الجنسين. ويعلن منهاج عمل بيجين أن حوالي ١١٣ مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة وأن ثلثي الأميين نساء (منهاج عمل بيجين، الفقرة ٢٦٣). وتوصلت بيجين +٥ إلى أنه لم يحرز تقدم يذكر في محاربة الأمية في البلدان النامية (الفقرة ١٠). وتؤكد تجربتنا الميدانية هذا. فتعميم التعليم الابتدائي والثانوي هو المفتاح الأول للمساواة بين الجنسين. والفقر يصيب النساء في الغالب. وهو يحرمهن من دينامية الحركة والتوكيد على حقوقهن. والواقع أن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في العديد من البلدان تنال من قدرات النساء على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وإننا نجدد دعوتنا إلى استئصال الفقر باعتبار ذلك عاملا حاسما في كفالة تنمية قوامها الإنصاف ومراعاة الفروق بين الجنسين. ولتحقيق هذا، نحث الدول الأعضاء على إيلاء أهمية أساسية لما يثير قلق النساء والأطفال عند محاربة الفقر. وتلزمنا استراتيجيات وطنية لكل من البلدان المتقدمة من أجل وفائها بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وللبلدان النامية من أجل البحث عن تمويل خلاق للتنمية وعن برامج التمويل المباشر لاستئصال الفقر. ويجب تخفيف عبء الديون عن أقل البلدان نموا لإعطاء تلك البلدان المتنفس الذي تحتاجه. لكن مفتاح النمو الاقتصادي المستدام هو التجارة المنصفة والعادلة. وفي كل هذا، ينبغي أن تلعب المرأة دورا رئيسيا في التنمية وصناعة القرار. فالمساواة بين الجنسين أساسية للتنمية.

إننا ندعو الحكومات إلى وضع سياسات من أجل التنمية البشرية الكاملة، وليس فقط تنمية الأسواق. فالخدمات الاجتماعية ليست ''تكاليف'' وإنما ضرورة وحق لكل بني الإنسان. إننا ندعم المبادرات التي تشجع بدائل الأعمال الكبرى من قبيل المقاولات الصغيرة لصالح النساء من خلال منح القروض الصغرى. وقد أثبتت تجربتنا في المجال الشعبي أن النساء يجدن خوض ''المخاطر الاقتصادية''. وبعض أنجح برامجنا للقروض الصغرى تجري مع نساء.

وتلاحظ منظمة فيفات الدولية بجزع التهديد المتنامي ضد المهاجرات. فهناك عدد متزايد من المهاجرات لسن بعيدات عن أسرهن فحسب وإنما يتأذين أيضا من ظروف العمل اللاإنسانية ويتعرضن للعنف والاعتداءات من قبل أرباب العمل. ونحن نضم صوتنا إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في دعوة كل الحكومات إلى معالجة هذه المشكلة المتنامية.

وترحب منظمة فيفات الدولية بما يلي:

* المبادرة التي أطلقتها هذه اللجنة والمتعلقة باختيار المرأة والتنمية والمرأة وصناعة القرار لتقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة.

* المبادرات المتولدة من تنظيم سنة الأمم المتحدة الدولية للائتمانات الصغرى سنة ٢٠٠٥ والتشديد على الحاجة الملحة إلى بناء قطاعات مالية تشمل الجميع من أجل التنمية.

* دراسة الأمين العام عن العنف ضد المرأة التي من المقرر نشرها قريبا.

* الاجتماع الرفيع المستوى لسنة ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

وتدعو منظمة فيفات الدولية إلى ما يلي:

* التنفيذ الفوري للهدفين ٢ و٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وعدم انتظار سنة ٢٠١٥ وعند ذاك تنفيذ الوعود التي قطعت في مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٠.

* كل الدول الأعضاء إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

* التصدي للصراعات المسلحة واسعة الانتشار وللحلول القائمة على النزعة العسكرية.

* مواصلة جهود مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

* الهيئات الدولية من قبيل لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية التي تقدم بيانات موزعة عن الهجرة وغيرها من قضايا المرأة إلى أن ترى السجل الحقيقي.

* تحث منظمة فيفات الدولية كل الحكومات على إقامة آليات للحوار مع النساء والإنصات لهن على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية،

خاتمة

يكمن مفتاح التنمية الحقيقية، وتشمل استئصال الفقر، في جعل المرأة تضطلع بدور متساو في وضع السياسات وتنفيذها. والإقرار بحق المرأة في العملية الإنمائية وإعدادها من خلال التعليم الملائم والخدمات الصحية الكافية والعمل كلها أمور تشكل شوطا كبيرا في تنفيذ خطة مشاركة المرأة في التنمية. ومن شأن الإرادة السياسية القوية لكل ذوي المصلحة، بمن فيهم القادة السياسيين، أن تمكن كلا من الأمم المتحدة والحكومات الوطنية من تحقيق هذا.